

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS
DISPARUS المفقودون
DISPARUS المفقودون
DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 20 جويلية/سبتمبر 2006

بطاقة الانخراط

الاسم و اللقب:

العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الالكتروني:

انخرط في تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2006 €30)

أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة
الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر
و إعادة إرسال النشرة إلى: تجمع عائلات المفقودين في الجزائر
181, avenue Daumesnil – 75012 Paris – France -

حالات فقدان بتيارت: تجمع عائلات المفقودين و جمعية أس، أو، أس مفقودين تستنفر الجهات الدولية

لقد عرفت تيارت موجة كبيرة من العقاب والردع، حيث تكررت عمليات التوقيف والاعتقالات التعسفية بالإضافة إلى حالات فقدان. أحمد بن يمينة، الذي اعتقل في مركز سري لمدة دامت أكثر من 5 أشهر و بالتحديد في " تكنة عنتر " الكائنة بحيدرة (مركز الاعتقالات السرية التابع بمديرية الاستخبارات السرية) حيث تم إطلاق سراحه في شهر مارس 2006 في إطار المقاييس العامة التي اتخذتها منظمة العفو الدولية، لكنه اعتقل مجددا ودون مبرر وذلك بتاريخ 3 أفريل الفارط. عبد المجيد تواتي تم اعتقاله بتاريخ 18 مارس 2006، و لم تعلم عائلته مكان اعتقاله إلا بعد مرور 5 أشهر طوال، حيث كان معتقلا هو الآخر في " تكنة عنتر "، ولم يمثل أمام قاضي التحقيق للغرفة الثامنة التابعة لمحكمة سيدي محمد إلا في 11 سبتمبر 2006. أحمد، اتهم بتهمة الانتماء إلى جماعة مسلحة وكونه عضو ينشط بداخل وخارج الطن (لمادة 87 المكرر 3 و المادة 87 المكرر 6 من قانون العقوبات) بالإضافة إلى تهمة التزوير واستعمال وثائق مغشوشة (المادة 222 من قانون العقوبات). و بعد غد، و دون توضيح، تم تحويله إلى سجن الشلف الذي يبعد بـ 250 كلم غرب مدينة الجزائر و بـ 168 كلم عن شمال تيارت حيث يبقى إلى حد الآن موقوفا هناك. زين الدين بلعسل، محمد الحبيب بوخاتمي، رابح عجين، كل هؤلاء الثلاثة المنحدرين من ولاية تيارت، أصبحوا في عداد المفقودين بعد توقيفهم في ربيع 2006.

اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

انتفضت جمعية أس أو أس مفقودين، وكذا تحالف عائلات المفقودين حيث لم يدخروا جهودهم في البحث عن هؤلاء الشباب المفقودين والوقوف إلى جانب عائلاتهم. عدة بلاغات تم توزيعها في هذا النطاق ونشرها لدى المنظمات غير الحكومية. السيدة لويز أربور المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع لمنظمة حقوق الإنسان كانت قد أبلغت بهذه الحالات عن طريق رسالة تلقتها من طرف تحالف عائلات المفقودين بتاريخ 25 جويلية 2006 نداءات استعجاليه أرسلت من طرف حركة المسيحيين لمناهضة التعذيب بالإضافة

إلى منظمة العفو الدولية¹ من أجل التنديد بهذه الاعتقالات التعسفية والمخاطر المنجزة عن التعذيب. حالة أحمد بن يمينة سلمت إلى فريق العمل حول الاعتقالات التعسفية و ذلك في ماي 2006، إضافة إلى الحالات الأخرى التي تتمثل في كل من: تواتي، بلعسل، حالة كل من عجين وبوخاتمي سلمتا إلى فريق العمل حول الاعتقالات القسرية.

ما معنى فريق العمل حول الاعتقالات القسرية؟

(ف، ع، اق) هو فريق العمل حول الاعتقالات القسرية المؤسسة من طرف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 1991، مقرها بجنيف تعمل تحت رعاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. يتكون الفريق من 5 خبراء مستقلين، يعملون طوال السنة حول الاعتقالات القسرية عبر العالم. وينصب دور فريق العمل في مساعدة الضحايا وعائلاتهم و ذلك بجمع المعلومات و بتقديم حالات الاعتقالات التعسفية الخاصة بذويهم إلى السلطات الوطنية.

ما معنى الاعتقال التعسفي؟

الاعتقال التعسفي مجرم في عدة نصوص دولية وخاصة المادة 9 من القانون الدولي و المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية لسنة 1966²، و الذي ينص أساسا: " يجب أن يبلغ كل شخص موقوف أثناء توقيفه، عن أسباب توقيفه و يجب أن يعلم في أقرب الأجل عن كل تهمة منسوبة إليه " (السطر 2)، كذلك " كل شخص موقوف أو معتقل بسبب مخالفة قانونية، يجب أن يمثل في أقرب وقت أمام القاضي (...) و يجب أن يحاكم في الوقت المحدد والمعقول، أو يطلق سراحه " (السطر 3)

و لتوضيح أكثر، الاعتقال التعسفي، ينعت بكل اعتقال لا يحمل أساسا شرعيا، سواء تعلق الأمر بالمباشرة في الاعتقال أو تجاوز المدة القانونية للاعتقال، وكذا كل اعتقال يمنع الأشخاص من ممارسة الحقوق والحريات، المحمية والواردة في النصوص الدولية. (حرية التعبير، حرية التجمع الخ.)

كل شخص موقوف يجب أن يمثل أمام القاضي أو يطلق سراحه طبقا للأجل القانونية للتوقيف. إن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ينص على أن المدة المحددة لتوقيف لا تتعدى 48 ساعة في مجال القانون

¹ داء ميتعل، 17 جويلية و 28 سبتمبر

² الجزائر خرقت المعاهدة الدولية لسنة 1966 و 12 سبتمبر 1989

أعوان الأمن العسكري. مصالح الأمن الجزائري نفت كلية عملية اعتقال هذه الفتاة. في سنة 2000، ورد خبر لدى عائلة هذه الفتاة مفاده أنها موقوفة بسجن الحراش بالجزائر. تحالف عائلات المفقودين أعلم بسرعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر³ الذي تمكن بدوره من الاطلاع على ملفات المسجونين في سجن الحراش، وتأكد من أن " سامية " قد كانت موقوفة بسجن الحراش لكنه أطلق سراحها في: 3 أوت 1997، في حين آخر، " سامية سعد الدين " تم توقيفها في 7 سبتمبر 1997 و منذ ذلك الحين أصبحت في عداد المفقودين، و قد يكون أطلق سراحها قبل أن تتعرض للتوقيف.

محامون مقربون من جمعية أس،أو،أس مفقودين يتعرضون لمضايقات قضائية

انها مضايقات حقة تلك التي صدرت من السلطة القضائية الجزائرية والتي كان ضحيتها، كل من الأستاذة حسيبة بومرداسي والأستاذ أمين عبد الرحمان سيدهم وهما محاميان معتمدان لدى محكمة الجزائر و يعملان سويا مع جمعية أس.أو.أس مفقودين. حيث تعرضا بطريقة غير لائقة إلى مضايقات من طرف العدالة. السيد سيدهم استدعي بتاريخ 22 أوت الفارط للإجابة على كونه أفقد الاعتبار للقرار الصادر عن العدالة بالإضافة إلى إهانته لأحد الإطارات في الدولة⁴ و بعد ظهور مقال في شهر ماي 2004⁵ و الذي نشر بسبب تصد يه لقرار تعسفي اتخذ ضد أحد زبائنه، السيد سيدهم استدعي في الحال من أجل النظر في هذه القضية بتاريخ ديسمبر 2005، حيث أستطاع أمين سيدهم أن يشرح الوضع وتمكن من أن يكشف العناصر التي جعلت الصحفية صاحبة المقال تقع ، ضحية سوء تفاهم وقع بينها وبين المحامي. رغم هذه الحجج، تم وضع السيد أمين سيدهم تحت الحرية المؤقتة من طرف العدالة خلال الجلسة المؤرخة بتاريخ 18 سبتمبر تحت إشراف قاضي التحقيق للغرفة الثامنة لمحكمة سيدي محمد. و في نفس الوقت، السيد سيدهم أمين، استدعي مجددا في 25 أوت من طرف محكمة باب الواد لمخالفته القانون التنظيمي لمصلحة إدماج المساجين، و لأنه مرر بطريقة غير شرعية بطاقتي زيارة إلى أحد

³ طالع أيضا "محاميان جزائريان يدفعان ثمن التزامهما من أجل احترام حقوق الانسان" الجزائرياتش 24.09.2006

⁴ مادة 144 مكررة، 146 و 147 من قانون العقوبات
⁵ مصدر الشروق/ عوفي يقضي شهره 30 في المعتقل، 30.05.04

العام، و يمكن أن تزيد المدة إلى 12 يوما إذا ما تعلق الأمر بقضايا الإرهاب (لمادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية)

و من هنا يمكن أن يكون الاعتقال تعسفيا إذا ما منع المعتقل من اتخاذ محامي، أو منع من الممثل أمام القاضي، أو لم يطلق سراحه.

كيف يمكن رفع الدعوى لدى فريق العمل حول الاعتقالات القسرية؟

يمكن للمختصين إعلام فريق العمل حول الاعتقالات القسرية بإيصاله مباشرة أو عن طريق جمعية أو مجلس بـ " اتصالات شخصية " هذه الاتصالات تمكن من رفع حالات الاعتقال التعسفي المقترح والتي يجب أن تحتوي على المعلومات الضرورية و في هذه الحالة لا يجوز أن تستنفذ طرق الشكاوى المنجزة على الصعيد الداخلي.

في بداية شهر أوت، اتجه وفد جمعية أس أو أس مفقودين مرفقا بالسيد سيدهم أمين، إلى تيارت لمدة يومين حتى يتسنى لهم أخذ كل المعلومات المتعلقة بحالات فقدان الجديدة، ولقاء العائلات، و لقد أعطى هذا التنقل فرصة للوفد من أجل جمع ملفات فقدان الجديدة تمت في التسعينات و لم تسلم إلى جمعية المفقودين .

وبعد هذه الزيارة، تنقلت عائلات المفقودين الجدد إلى مكتب أس أو أس المفقودين الكائن بالجزائر العاصمة حيث تم توجيههم إلى محامي الجمعية، كما تم تحرير شكاوى وإرسالها إلى جميع الجهات الوطنية، كما تنقلوا إلى المحكمة وقدموا شكاوى إلى النائب لدى محكمة الجزائر. ولقد تم حينها إجراء لقاء بين العائلات والصحافيين و خاصة الصحفية فلورونس أوبناس العاملة في اليومية الفرنسية " التحرير " و التي كانت متواجدة بالجزائر آنذاك.

تحالف عائلات المفقودين بالجزائر يعرض لدى منظمة الأمم المتحدة حالة اعتقال تعسفي جديدة

لقد استلم فريق العمل حول الاعتقالات القسرية التابع لهيئة الأمم المتحدة حالة فقدان تعسفي جديدة ورد مصدرها من طرف تحالف عائلات المفقودين، و التي تتمثل في اعتقال فتاة تبلغ من العمر 16 سنة، و ذلك بتاريخ 1997 حيث كانت برفقة خطيبها في نواحي العاصمة من طرف

زبائنه الموقوفين بسجن سركاجي. أما الأستاذة حسبية بومرداسي، فلقد تعرضت هي الأخرى إلى نفس المضايقات و من نفس الجهة القضائية، لأسباب مشكوك فيها. حيث اتهمت هذه الأستاذة بأنها خرقت المادة 166 التابعة للقانون التنظيمي الداخلي لكونها مررت بطريقة غير شرعية محضرا رسميا إلى أحد زبائنها الموقوفين رغم أنه ورد طلبها الإذن بذلك في أول الأمر من حارس السجن إن تحالف عائلات المفقودين سرعان ما انتفض ضد هذه المضايقات أمام المنظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وبالتحديد مرصد حقوق الإنسان.

(البرنامج المتصل بالرابطة الدولية لحقوق الإنسان المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب و حركة المسيحيين لمناهضة التعذيب⁶)، إضافة إلى أن المقرر الخاص للأمم المتحدة حول استقلالية القضاة والمحامين كان على اطلاع بهتين القضيتين.

تجمع واسع لعائلات المفقودين أمام مقرر حقوق الإنسان

لقد لبي عدد كبير من العائلات نداء جمعية المفقودين من أجل تمديد التجمع الأسبوعي أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية من أجل ترقية وحماية حقوق الإنسان بالجزائر، بهذه الطريقة قررت العائلات إسماع أصواتها داخل الأوساط التي يجري فيها الجدل القائم بين الأذهان فيما يخص تمديد أو عدم تمديد آجال تطبيقات " الميثاق "، من خلال هذه الحركة، تنتظر العائلات الكشف مرة أخرى عن الميثاق ونصوصه التطبيقية. في الحين الذي تقرر فيه أن هذا التجمع سوف يمدد استثنائيا إلى غاية الساعة السادسة مساء، قررت أمهات المفقودين و على رأسهم السيدة فاطمة يوس الإعلان عن عزمهن و ذلك بالبقاء أمام المكان المخصص طيلة ليلة كاملة رغم المراقبة المستمرة لقوات الأمن، فإنهن لم يغادرن المكان إلا في الصباح الباكر، بعد 22 ساعة من المكوث.

تقديم طلب الإلغاء أمام مجلس الدولة الجزائري

في 3 أكتوبر 2006، تمر 6 أشهر بعد تقديم طلب الإلغاء لدى رئيس الجمهورية، (رسالة إخبارية رقم 19/18) والذي بقي دون جواب، أمهات

المفقودين وكلت السيد عليا جمال الدين من أجل تقديم شكوى لدى مجلس الدولة الجزائري. هذا من أجل إلغاء الأمر التطبيقي للميثاق من أجل السلم والمصالحة التي دخلت حيز التطبيق في 28 فيفري. هذا وحسب الإجراءات المقررة في القانون الجزائري، فان لائحة البيانات تبين أن النصوص التطبيقية للميثاق، قد خرقت دستور الدولة الجزائرية. و هي مخالفة للقوانين والنصوص الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان ومنه المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية إضافة إلى أن الدستور الجزائري، ينص في مادته 132 على أن كل معاهدة دولية مصادق عليها قانونا تستحق المقام الأول و هي بذلك تعلق على القوانين. و بهذا تكون النصوص التطبيقية للميثاق مخالفة تماما للتدابير الدستورية الجزائرية ومن هنا وجب إلغاؤها.

مرة أخرى، يتم إجراء لقاء مع مصطفى فاروق قسنطيني

في 25 جوان 2006، صرح السيد فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان. للصحافة و للمرة الألف، بأنه توجد 183 حالة للأشخاص المفقودين الذين استثنوا من قائمة المفقودين لأنهم ظهروا في خضم تدابير المصالحة الوطنية⁸ ولقد أخذت كل من جمعية أس.أو.أس مفقودين وتحالف عائلات المفقودين بالجزائر، موعدا مع السيد فاروق قسنطيني من أجل طلب التوضيح حول تصريحاته. و أثناء الحوار الذي جرى في مقر اللجنة الوطنية والاستشارية لترقية وحماية لحقوق الإنسان، السيد فاروق قسنطيني صرح أنه لم يفعل سوى أنه نقل معلومة قدمت له من طرف وزير الداخلية ولقد تكفل أمام وفد الجمعية بتسليمهم القائمة بمجرد حصوله عليها. أثناء هذا اللقاء، تكفل السيد فاروق قسنطيني بتسليم شكاوى العائلات الى رئيس الدولة، من أجل إعلامهم بـ: " الحقيقة أولا ". في 1 أوت، نظم تجمع عائلات المفقودين بالجزائر لقاء آخر مع رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، وذلك بمكتب المحاماة الخاص به بالبليدة. و لقد بدا متفتحا للنقاش، وواتقا بوفد الجمعية، و حسب رأيه، فان الميثاق و

7 أرسل المرصد نداء بين سبتمبر يخصص هذه الحالات في 05 و 20 سبتمبر 8. أنظر "المفقودين: 183 حالة مستثناة من القائمة" الخبر، 25 جوان 2006

⁶ أقرأ أيضا في هذا الموضوع " محاميان يتحملون تعهداتهما من أجل احترام حقوق الإنسان" الجزائر و اتش 24. 09. 2006

نصوصه التطبيقية لا تمثل حلا ناسبا لتسوية ملف المفقودين بالجزائر، مضيفا أنه يفضل الحل الذي توافق عليه عائلات المفقودين ولقد أعرب له وفد الجمعية السيد قسنطيني عن قلقه من الضغوطات التي تمارس على العائلات التي ترفض إتباع الخطوات من أجل الحصول على التعويض المشروط بشهادة الوفاة⁹ المقررة من خلال النصوص التطبيقية للميثاق.

عائلات المفقودين مهددة

انتقل في 2 أوت وفد جمعية أس.أو.أس مفقودين إلى غرب الجزائر، ولقد أثرت هذه الزيارة من طرف عائلات مفقودين التي كانت قلقة بسبب تعرضها لمضايقات صدرت عن أعوان في الدولة. بسبب عدم خضوع هذه العائلات إلى أوامر ضباط الشرطة أو الدرك لأنهم لم يرغبوا في إتباع الخطوات المنصوص عليها من أجل الحصول على التعويض هذه العائلات التي لم تطلب التعويض، أمرت من طرف الأعوان بالاتجاه إلى أقرب مركز لاستصدار شهادة الوفاة الخاصة بذويهم المفقودين. هذه العائلات الحائرة التجأت إلى جمعية أس،أو.أس مفقودين حتى يتم توجيهها إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة هذه المناورات.

جمعية أس أو أس مفقودين تستجوب وزير التشغيل و التضامن

في البلاغ الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2006، جمعية أس أو أس مفقودين ردت على تصريحات السيد :ولد عباس، وزير التشغيل و التضامن الوطني، الذي صرح في 24 سبتمبر على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، بأن ملف المفقودين " قد طوي نهائيا " وبالتالي تعويضات تتمكن العائلات من أن تعلن الحداد.

من خلال هذه الصدمة التي أصيبت بها جمعية أس أو أس مفقودين، التي أنبت الوزير إنكاره لهذا الملف، وذكرته بأنه " وحدها الحقيقة والعدالة " يستطيعان أن يحللا هذا المشكل، و أن العائلات ليست مستعدة للمقايضة بأبنائها عن طريق استخراج شهادة الوفاة لذويها مقابل التعويض الذي عرض عليها دون الحصول على الجثة.

منظمة العفو الدولي تندد بالاستعمال المتواصل للتعذيب بالجزائر

في التقريرها المعنون " الجزائر: قدرات لا محدودة، ممارسة التعذيب من طرف الأمن العسكري بالجزائر "

والذي نشر في 10 جولية 2006، حيث نددت المنظمات غير الحكومية التابعة لحقوق الإنسان، " بمواصلة أعوان مديرية الاستخبارات السرية على استعمال التعذيب، و الممارسات الغير الأخلاقية في قضايا الارهاب.¹⁰ في هذه الدراسة، وصفت منظمة العفو الدولي الممارسات التي طبقتها مديرية الاستخبارات السرية منذ سنوات التسعينيات (الاعتقالات السرية، الاستنطاقات ذو عض الخ.) معربة عن قلقها للغياب التام ليد السلطات المدنية الجزائرية على مديرية الاستخبارات السرية، و كذلك عن قلقها للاعقاب المضمون لهؤلاء الأعوان في التدابير المنصوص عليها في إطار " السلم والمصالحة ".

خلاصة

العدالة الانتقالية بالجزائر بعد صدور الأمر بيوم

حول هذا الموضوع، نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية استفتاء ببروكسل و ذلك يومي 6 و 7 جولية 2006 و بطبيعة الحال، فلقد لبي هذا النداء، تحالف عائلات المفقودين الذي كان يناضل منذ سنوات عديدة من أجل تأسيس لجنة الحقيقة العدالة، إضافة إلى شخصيات جزائرية، و في هذين اليومين الدراسيين، تم النقاش حول ضرورة إنشاء مثل هذه اللجنة بالجزائر، لكن مع إمكانية تلقيها لبعض العراقيل.

تجمع عائلات المفقودين في الندوة الثانية لحقوق الإنسان بنانت

في إطار الندوة الثانية لحقوق الإنسان و المنظمة من 10 إلى 13 جولية بنانت كانت نصيرة ديتور الناطقة الرسمي لتحالف عائلات المفقودين، قد دعيت للمداخلة في الطاولة المستديرة و المنظمة حول موضوع حالات فقدان القسري. ولقد حضر في هذه الطاولة على وجه التخصيص، فيديريكو أندرو- غوزمان من اللجنة الدولية للحقوقيين، إضافة إلى ادوود بلاط من اللجنة الإنسانية لحقوق الإنسان.¹¹

لقاء مع سفير حقوق الإنسان الفرنسي

التقت السيدة نصيرة ديتور سعادة سفير حقوق الإنسان الفرنسي ميشال دوساو ذلك بوزارة الشؤون الخارجية بباريس، في 14 سبتمبر. و أثناء هذا اللقاء، تم إثارة

¹⁰ - العفو الدولي: القدرة على الحد من تطبيق التعذيب من طرف الأمن العسكري في الجزائر. 10.07.2006 و.

¹¹ - أنظر شبكة لفروم : www.forum-droitsdelhomme.org

⁹ أمر رقم 01-

إضافة إلى لقاء صحفي مع القناة المتلفزة العالم التي أجرت حديثا صحفيا مع السيدة نصيرة ديتور.

وضعية عائلات المفقودين بالجزائر ونضالهم بالإضافة إلى وسائل الجمعية الموجودة بفرنسا.

الطاوله المستديرة الـ29 للمعهد الدولي للحقوق الإنسانية بـ"سان غيمو"

من 7 الى 9 من سبتمبر، شارك تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، في الطاوله المستديرة 29، والمنظمة من قبل المعهد الدولي للحقوق الإنسانية مع مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي دارت حول " العدالة والمصالحة: المقاربة المتكاملة.

لقاء مع زويي لامازو

في 26 سبتمبر 2006، طلبت المساعدة ابنة الفنان و الملاح الفرنسي تيتوان لامازو من السيدة نصيرة ديتور امداد يد العون إلى السيد لامازو من أجل التحضير لرحلة سفر إلى الجزائر في إطار مشروع الفني: " نساء العالم"¹² المشروع تحت كفالة ونيسكو

صحافة

التحرير

تتقلت الصحفية الفرنسية فلورونس أوبناس إلى مكتب أس أو أس مفقودين بالجزائر، حيث التقت بأعضاء المكتب. هذه الصحفية برهنت لمرات عديدة، وقوفها إلى جانب عائلات المفقودين في الجزائر¹³ في نضالهم.

مركز واشنطن

تقل مسؤول مكتب مركز واشنطن ببرلين إلى مكتب أس.أو.أس مفقودين بالجزائر، من أجل إجراء حوار مع السيدة فاطمة يوس حول قضية الاعتقالات القسرية بالجزائر، والمصالحة الوطنية ولقد كان مقالته " إن برنامج الجزائر يمنح العفو، لكنه لا يقدم أجوبة فيما يخص الماضي". المؤرخ في 2006/09/17. موجودا على الموقع الخاص بمركز واشنطن و يحتوي خصوصا، نسخا من هذا الحوار.

الخبر، الأخبار، العالم

و بالموازاة تم إجراء لقاء مع صحفي ليومية الخبر و لقاء آخر مع صحفي لجريدة الأخبار

والدة سجين تستجد:

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، هذه رسالة أكتبها و أبعث بها إلى السادة المسؤولين السيد اليامين زروال رئيس الدولة السيد مزيان شريف وزير الداخلية السيد محمد تقيّة وزير العدل السيد رزاق بارة رئيس المرصد الوطني لحقوق الانسان بالجزائر.

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته وبعد...

أنا السيدة أرملة شافعي احسن المولودة عزوز زين

ب، أتجاوز الثمانين من عمري ، أسألكم بالله، ثمبحق

الجزائر أن تنصفوني في قضيتي هذه تفاصيلها:

أبحث عن ابني و فلذة كبدي شافعي زبير المولود في: 1942/08/24 في قنوات، ولاية سطيف الذي أوقف بميناء الجزائر أثناء الإجراءات الإدارية رفقة ابنه فهيم طالب في السنة الثالثة بجامعة باب الزوار، وهما بريدان السفر إلى فرنسا على متن باخرة "ليبرتي" نظرا للوضع الخطير الذي كان يسود البلاد.

ووجهي إليهما تهمة تزوير جوازات السفر و هذا يوم

:1993/02/24 و حوكم في أكتوبر 1993 و صدر

في حقه حكم يقضي بـ08 سنوات سجنًا و 03 سنوات

في حق ابنه فهيم الذي يقضي عقوبته في سجن

الأغواط، ثم حول ابني الزويير الى سجن تازرورت

بباتنة و بعد الفرار الجماعي، أعيد اعتقاله في أواخر

شهر أكتوبر 1994، و بعد ذلك بلغني أنه موجود

بالمحافظة المركزية بالعاصمة و منذ ذلك الحين أجهل

مصيره. إن ابني هذا كان من الذين أعطوا كل شيء

للجزائر و لم يطالبوا بأي شيء سوى مرضاة الله إذ

كان فدائيا وأصيب سنة 1960 بجروح في رجله نقل

على اثرها الى مستشفى مصطفى باشا أين أجريت له

عملية جراحية و نزعت رصاصة من رجله و بعد

ساعات قليلة تمكن من الفرار من المستشفى، وبعد

شفائه واصل واجبه الوطني، وبعد الاستقلال، عين

حارسا شخصيا للرئيس بن خدة بن يوسف ، وأثناء

الصائفة 1962 اعتزل كل المهام الرسمية. مع العلم أن

ابني له 08 أبناء و صاب بقرحة معدية و أنا على

مشارف قبوري و قد بلغت من الكبر عتيا، أعود أيها

السادة و أسألكم بالله ثم بحق الجزائر أن تمكنوني من

رؤية ابني قبل أن تغمض عيناي و يباغتني الأجل .و

هذا سؤال أطرحة على الجزائر: أي بنيتي أهكذا يرد

الجميل؟

السيدة أرملة شافعي لحسن -----أم السجين